الكنيست الثاني عشر

١٥ كتلة برلمانية

في سياق حملة الانتخابات للكنيست الثاني عشر، وصف بعض قادة الاحزاب المتنافسة، وبخاصة قادة الحزبين الكبيرين (المعراخ والليكود)، المعركة الانتخابية، بأنها الاخطر والاهم في تاريخ الانتخابات الاسرائيلية العامة. فقادة الليكود، ومن لفّ لفهم، اعتبروها صراعاً على مبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»؛ بينما قال قادة المعراخ، ومعسكره، ان نتائجها سوف تحدد مستقبل الدولة وطابعها.

وكما هو معلوم، فالتقدم الذي أحرزه المعراخ في الانتخابات للكنيست الحادي عشر، بفارق ثلاثة مقاعد (٤٤ مقابل ٤١)، لم يكن كافياً لتمكين المعراخ من تشكيل حكومة برئاسته، بمعزل عن الليكود، فقد تبين، خلال المفاوضات الائتلافية، ان عملية التمحور والاصطفاف حول الحزبين الكبيرين، قسمت الخارطة السياسية ـ البرلمانية الى معسكرين متعادلين، مع ان مواقف الليكود السياسية كانت تحظى بتأييد الاكثرية المطلقة من اعضاء الكنيست. ولكن التماثل الكبير، أو النسبي، في المواقف السياسية ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن الموضوع الحاسم في مصير التحالفات الائتلافية اللازمة لتشكيل الحكومة. فالكتل الدينية، على وجه العموم، وان كانت، ايديولوجياً، أكثر اقتراباً الى الليكود، لناحية تمسّكه بمبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، الاّ ان هذا الامر لم يكن في أي وقت الاعتبار الحاسم في قراراتها التحالفية. وهكذا، فحالة التعادل في موازين القوى بين الحزبين الكبيرين وبين الاحزاب التي تحالفت مع كل منهما، اضافة الى عوامل واعتبارات اخرى، مثل جسامة القضايا التي كان يجب على الحكومة الجديدة ان تتصدى لمعالجتها، مثل التدهور الاقتصادي والتورط في لبنان؛ كل هذه الامور رجّحت الكفّة لصالح الدعوة الى تشكيل حكومة تكتل وطني، ودفعت الحزبين الكبيرين الى التخلي عن طموحهما للانفراد بالحكم كل بمعزل عن الآخر، فكان المخرج لازمة الحكم باتفاق الحزبين على تشكيل حكومة التكتل الوطني، على اساس التناوب على رئاستها، واقتسام المقاعد الوزارية بين معسكريهما.

ولكن، وبمرور الوقت، اتضح للحزبين الكبيرين ان تجربة الحكم المشترك كانت ناجحة لمعالجة بعض القضايا، لكنها فرضت الشلل التام على اداء الحكومة في موضوع تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ، على هذا الصعيد، حيَّد كل منهما الآخر. هذا الادراك المشترك لدى قادة الحزبين الكبيرين، جعل الهدف الاول لكل منهما كسر حالة التعادل هذه، وتركيز الجهود، خلال المعركة الانتخابية الاخيرة، للفوز بأكثرية واضحة ـ أي بفارق كبير في المقاعد ـ تتيح لكل منهما شطب الآخر، كمنافس محتمل على تشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي اعتبار نتائج الانتخابات على انها بمثابة تفويض شعبي لتنفيذ برنامجه السياسي في المقام الاول.

في ضوء هذا الهدف، يجب تقويم نتائج الانتخابات الاخيرة، لناحية مدى اسهامها في حلحلة تعقيدات ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين ومعسكريهما، وأيضاً لناحية تأثيرهما في النهج السياسي المستقبلي للحكومة الجديدة.

النتائج الرسمية والنهائية

وفقاً لآخر المعلومات الاحصائية بشأن توزيع مقاعد الكنسيت الثاني عشر على الكتل البرلمانية المشاركة في عملية توزيع المقاعد، فالكنيست